Publication	Al Watan
Date	February 8, 2017
Circulation	220,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	MoH to abolish decision of overwriting old prices on drug packs
Page	01,05
Reporter	Saher El Mekawy

مصادر: إلغاء طمس الأسعار القديمة على الأدوية

كتبت - سحر المكاوى وإسراء سليمان:

كشفت مصادر مسئولة بوزارة الصحة والسكان عن أن الدكتور أحمد عماد الدين، وزير الصحة، أصدر قراراً، أمس، بإلغاء قرار طمس الأسعار القديمة على عبوات التغليف المخزنة للأدوية، وهو القرار الذى سبق أن اتخذته إدارة الصيدلة بالوزارة لتسمح بموجبه للشركات بطمس الأسعار القديمة على عبوات الأدوية المخزنة، فى ١٦ يناير الماضى، بعد أيام من رفع أسعار ٣٠١٠ أصناف دوائية، ما اعتبره البعض آنذاك محاباة من الوزارة للشركات. وقال الدكتور جمال الليثى، عضو غرفة صناعة الدواء، رئيس إحدى شركات الأدوية، إن إلغاء طمس الأسعار القديمة على عبوات التغليف المخزنة للأدوية سيؤدى لأزمة فى توفير الأدوية فى السوق الصيدلية، لأن طباعة عبوات جديدة تستغرق فترة تتراوح بين شهر ونصف الشهر، و٣ شهور.

وأوضح مصدر مسئول بالإدارة المركزية للشئون الصيدلية أنه سيجرى استثناء الأدوية المستوردة من الخارج من إلغاء قرار الطمس، لأن الأدوية المستوردة يتم إنتاجها خارج البلاد منذ شهور، ومن المستحيل انتظار الإنتاج الجديد، لأن غالبيتها أدوية نواقص حيوية. وقال الدكتور مصطفى الوكيل، وكيل نقابة الصيادلة، إن النقابة تنتظر إصدار قرارات وزارية رسمية ملزمة من قِبل وزير الصحة، بما تم الاتفاق عليه خلال اجتماعهم، بسحب الأدوية منتهية الصلاحية دون قيد أو شرط، لمدة عام كامل، إضافة إلى تفعيل زيادة هامش الربح للصيادلة.

مصادر بـ«الصحة»: إلغاء قرار طمس الأسعار القديمة على عبوات التغليف المخزنة للأدوية المحلية

«الليثى»: سيحدث أزمة فى توفير الأدوية لأن طباعة عبوات جديدة تستغرق ٣ أشهر.. ومصدر بـ«الشئون الصيدلية»: لن يتم العدول عن قرار البيع بسعرين

كتبت - سحر المكاوى:

كشفت مصادر مسئولة بوزارة الصحة والسكان عن أن الدكتور أحمد عماد الدين، وزير الصحة، أصدر قراراً، أمس، بإلغاء قرار طمس الأسعار القديمة على عبوات التغليف المخزنة للأدوية، وكانت إدارة الصيدلة قد أصدرت قراراً يسمح للشركات بطمس الأسعار القديمة على عبوات التغليف المخزنة للأدوية فى ١٦ يناير الماضى بعد أربعة أيام من قرار رفع أسعار ٣٠١٠ أصناف دوائية ما اعتبره البعض محاباة من الوزارة للشركات وترتيباً متعمداً ومكافأتهم على تخزين الأدوية، ما اضطر إدارة الصيدلة لإلغاء القرار مؤقتاً قبل أسبوع وتقديم مذكرة للوزير لاتخاذ قرار رسمى بشأن الأزمة.

وقال الدكتور جمال الليثى، عضو غرفة صناعة الدواء ورئيس إحدى شركات الأدوية، أن إلغاء طمس الأسعار القديمة على عبوات التغليف المخزنة للأدوية سيحدث أزمة فى توفير الأدوية فى السوق الصيدلى، لأن طباعة عبوات جديدة يستغرق فترة تتراوح بين شهر ونصف وثلاثة شهور.

وأضاف «الليثى» لـ«الوطن»، أن هناك أربع مطابع فقط تورد لـ١٥٠ مصنع دواء ما سيؤدى إلى ضغط على المطابع، والتى سترفع الأسعار ولن تستطيع توفير عبوات التغليف للمصانع فى آن واحد، ما سيعرقل توفير أدوية النواقص.

وأوضح «الليثى» أن غرفة صناعة الدواء تقدمت بطلب لوزير الصحة والإدارة المركزية للشئون الصيدلية لمنحهم مهلة شهر يستمر فيه طمس الأسعار القديمة لحين تمكن الشركات من طباعة عبوات التغليف الجديدة للأدوية.

وأكد مسئول بإحدى الشركات الأجنبية أن إلغاء طمس الأسعار القديمة على عبوات التغليف المخزنة للأدوية يساعد على استمرار أزمة نواقص الدواء، ويمحو الهدف الذى من أجله تم إصدار قرار رفع أسعار ٣٠١٠ أصناف دوائية فى الثانى عشر من يناير الماضى، وأوضح أن الشركات ليس أمامها خيار حالياً لتوفير أدوية النواقص، وأن توفير الأدوية يتطلب طباعة عبوات تغليف جديدة، منوها بأنه على الوزارة إيجاد حلول بديلة لتوفير الأدوية وإفادة الشركات بها بعد إلغاء قرار الطمس.

وأوضح مصدر مسئول بالإدارة المركزية للشئون الصيدلية أنه سيتم استثناء الأدوية المستوردة من الخارج من إلغاء قرار الطمس، لأن الأدوية المستوردة يتم إنتاجها خارج البلاد منذ شهور، واستحالة الانتظار للإنتاج الجديد، لأن غالبيتها أدوية نواقص حيوية. وكانت غرفة صناعة الدواء قد أرسلت خطاباً رسمياً لوزارة الصحة تؤكد فيه أن إلغاء طمس الأسعار القديمة سيضر بالأمن القومى، لأنه يؤدى إلى عدم توفير أدوية النواقص، موضحة فى خطابها أنها لن تستطيع توفير الأدوية لمدة ثلاثة أشهر لحين طباعة عبوات تغليف جديدة، فيما رفضت شركات الأدوية الحكومية التابعة لقطاع الأعمال العام إلغاء قرار الطمس، مؤكدة أن عدم استخدام العبوات المخزنة لديها لتغليف الأدوية إهدار للمال العام ويضعها تحت طائلة المساءلة من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات. فى سياق متصل، أوضحت مصادر مطلعة أن هناك مفاوضات لإلغاء قرار البيع بسعرين للأدوية، وأن هناك اتجاهاً غير رسمى لإلغاء بيع الأدوية بسعرين مع عدم الإعلان، لعدم استفزاز المواطنين. وقال الدكتور أحمد فاروق، عضو مجلس نقابة الصيادلة، إن المفاوضات جارية مع وزارة الصحة لإلغاء قرار البيع بسعرين، موضحاً أنه قرار غير قانونى ويضر باقتصاديات الصيدليات. وأضاف «فاروق» أن قرار البيع بسعرين يخالف قانون التسعيرة الجبرية رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢، وقال مصدر مسئول بالإدارة المركزية للشئون الصيدلية إنه لن يتم العدول عن قرار البيع بسعرين. وكانت الأزمة بين وزارة الصحة ونقابة الصيادلة قد انتهت خلال اجتماع الأحد الماضى، بإعلان الوزارة موافقة وزير الصحة على جميع مطالب الصيادلة، والخاصة بتطبيق هامش الربح على الأدوية التى تم رفع أسعارها والعودة للعمل بالقرار ٢٠٠ الخاص بشروط تراخيص الصيدليات، والذى يقضى بضرورة موافقة النقابات الفرعية على الاسم التجارى للصيدلية، فضلاً عن إصدار قرار وزارى بسحب الأدوية منتهية الصلاحية «الإكسباير» لمدة عام دون قيد أو شرط، أو فواتير، مع عدم الموافقة على البيع بسعرين.

تعليق

الإلغاء عودة للصواب

إلغاء طمس الأسعار القديمة على عبوات تغليف الأدوية المخزنة عودة للصواب، لأن قرار الطمس كان بمثابة مكافأة للشركات على تخزين الأدوية، وأن وزير الصحة أصاب حين قرار إلغاء القرار الذى أصدرته إدارة الصيدلة، كما لن يعوق أو يعرقل توفير الأدوية فى السوق، فالشركات تستطيع تدبير أمورها

د. كريم كرم - مسئول ملف الدواء بالمركز المصرى للحق فى الدواء